

كو^٧ ماري عيراق
داد كاي بالآي نيئتياحي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٦/اتحادية/٢٠١٢

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٢/٣/٥ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بابان ومحمد صائب النقشبندي وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو أئتمن المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

الطلب

طلب مجلس النواب/الديوان/الدائرة البرلمانية/شؤون اللجان/ بكتابه المرقم (٩٥٦/٩/١) في (٢٠١٢/١/٣٠) تفسير نص المادة (٦١/خامساً/ب) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ وكالاتي :

م / تفسير مادة دستورية

((إشارة إلى العديد من قرارات مجلس الوزراء بالتوصية إلى مجلس النواب بالمصادقة على تعيين عدد من السيدات والسادة بوظيفة مستشار في مجلس شوري الدولة . في هذا الصدد نود ان نشير إلى ان قانون مجلس شوري الدولة رقم (٦٥) لسنة ١٩٧٩ المعدل قد تضمن على آلية ترقية المستشار المساعد إلى مستشار وقد نصت عليها المادة (٢٣) وهي (يجوز ترقية المستشار المساعد إلى مستشار عند توفر شرط المادة (٢٠) من هذا القانون على ان يكون قد قضى مدة لا تقل عن ثلاث سنوات في وظيفته وثبت خلالها كفاءة جيدة ومقدرة على العمل ونتاجية عالية ونشر في الأقل بحثين قانونيين قيمين ، وذلك بتوصية من هيئة رئاسة مجلس شوري الدولة إلى وزير العدل للموافقة عليها لإصدار المرسوم الجمهوري بذلك ، ويجوز لهيئة رئاسة المجلس رفع توصياتها إلى ديوان الرئاسة لإصدار المرسوم الجمهوري ولتوفر الشروط المنصوص عليها في المادة (٢٣) أعلاه في السيدات والسادة المستشارين مدار البحث وحيث ان موافقة السيد وزير العدل قد حصلت بترقيتهما إلى وظيفة مستشار في مجلس شوري الدولة . عليه نرى ان ترقيتهم موافقة لقانون مجلس شوري الدولة رقم (٦٥) لسنة ١٩٧٩ المعدل وعلى وزارة العدل إرسال الموافقة إلى رئاسة الجمهورية لإصدار مرسوماً جمهورياً بهذه الترقية استناداً الى نص المادة (٢٣) من قانون مجلس شوري الدولة . وبناء على ما تقدم راجين تفسير نص المادة (٦١/خامساً/ب) من الدستور المتعلق بموافقة مجلس النواب على تعيين أصحاب الدرجات الخاصة ومدى شمول ((موافقة مجلس النواب المنصوص عليها في المادة (٦١/خامساً/ب)



كوٲماری عیراق
داد كای بالآی نیئتیحادی






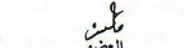
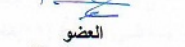


جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٢٠١٢/٦ اتحادية/٢٠١٢

السيدات والسادة المراد ترقیتهم من مستشار مساعد إلى مستشار في مجلس شوری الدولة)).
وقد وضع الطلب موضع التفتیق والمداولة لدى المحكمة الاتحادية العليا بجلستها المنعقدة في
٢٠١٢/٣/٥ وتوصلت إلى القرار الآتي :-

القرار

تجد المحكمة الاتحادية العليا ان طلب مجلس النواب بكتابه المنوه عنه انفاً بتفسیر نص المادة
(٦١/خامساً/ب) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ يتطلب التفريق بين حالتين :
الحالة الأولى وهي حالة طلب تعيين احد ذوي الدرجات الخاصة ممن
تشملمهم المادة (٦١/خامساً/ب) من الدستور لأول مرة فان ذلك يتطلب موافقة
مجلس النواب على طلب تعيينهم تطبيقاً لنص المادة (٦١/خامساً/ب)
من الدستور وبضمنهم طلب تعيين المستشار في مجلس شوری الدولة ولأول مرة .
اما الحالة الثانية فهي طلب ترقية المستشار المساعد في مجلس شوری الدولة إلى مستشار
في مجلس شوری الدولة فان هذه الحالة تتضمن ترقية المستشار المساعد في مجلس شوری
الدولة إلى مستشار في المجلس لذا فان هذه الترقية لا تعني التعيين المقصود في المادة
(٦١/خامساً/ب) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ واتما ترقية علمية لمن توفرت فيه
شروط الترقية من مستشار مساعد إلى مستشار وبالتالي فان هذه الترقية العلمية لا تتطلب موافقة
مجلس النواب بل يصار في الترقية إلى الآلية المنصوص عليها في المادة (٢٣) من قانون مجلس
شوری الدولة رقم (٦٥) لسنة ١٩٧٩ المعدل وصدر القرار بالاتفاق وفقاً لأحكام المادة
(٩٣/ثانياً) والمادة (٩٤) من دستور جمهورية العراق في ٢٠١٢/٣/٥ .

 الرئيس مدحت المحمود	 العضو فاروق محمد السامي	 العضو جعفر ناصر حسين
 العضو أكرم طه محمد	 العضو أكرم احمد بابان	 العضو محمد صائب النقشبندی
 العضو عبود صالح التميمي	 العضو مخايل شمشون قس كوركيس	 العضو حسين أبو التمن